

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٣

بتعيين مديرا للإدارة الهندسية بمجلس مدينة الجيزة من درجة مدير عام

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتعيين مديرين عامين بوزارة الإسكان والمرافق والإدارة العامة للإسكان والإدارة العامة لتخطيط المدن والقرى ؛

وعلى ميزانية مجلس مدينة الجيزة للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - عين السيد المهندس حسين أحمد علي السرجاني مديرا للإدارة الهندسية بمجلس مدينة الجيزة من درجة مدير عام .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويمثل به من تاريخ صدوره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٦٣ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - يعين :

السيد المهندس محمد رشاد سرى وكيل المدير العام للإسكان والمرافق من درجة وكيل وزارة مساعد بمحافظة الاسكندرية والمعار مديرا للؤسسة المصرية العامة للتعمير والبنشاءات السياحية مديرا عاما للإسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية بدرجة وكيل وزارة مع استمرار إعارته للؤسسة المذكورة .

والسيد المهندس عباس خليل ابراهيم وكيل المدير العام للإسكان والمرافق من درجة وكيل وزارة مساعد بمحافظة القاهرة مديرا عاما للإسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية بدرجة وكيل وزارة .

والسيد المهندس محمود عزت عبد العظيم مدير عام الإسكان والمرافق من درجة وكيل وزارة مساعد بمحافظة بورسعيد مديرا عاما لمرفق مياه القاهرة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٦٤ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ميزانية مصلحة الموانئ والمنازل للسنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛